نائب المبعوث الخاص لسوريا خولة مطر

احاطة مجلس الأمن

25 نوفمبر 2020

السيدة الرئيسة ،

1. يشرفني أن أخاطب هذا المجلس اليوم. يواصل المبعوث الخاص مجموعة من الاتصالات- وهو اليوم في الرياض - لدعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

2. يسعدني أن أتمكن من إبلاغ المجلس بأنه يجري الانتهاء من التخطيط للدورة الرابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي ستنعقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر في جنيف.

3. وقد تحقق ذلك بعد موافقة الرئيسين السوريين المشاركين على أنه ، تماشياً مع الولاية والاختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية ، ستستمر الهيئة المصغرة للجنة الدستورية في الجلسة الرابعة مناقشة جدول أعمال الجلسة الثالثة حول الأسس والمبادئ الوطنية ، وفي الجلسة الخامسة ستناقش المبادئ الدستورية (المبادئ الأساسية للدستور). كما اتفق الرئيسان المشاركان على مواعيد الجلسة الرابعة، إذا سمحت الوضعية المتعلقة بالكوفيد 19 ، و كذلك عقد الجلسة الخامسة في يناير 2021.

4. إن تحديات الكوفيد 19 في جنيف حاليا كبيرة للغاية، والمبعوث الخاص يدرك ذلك تمامًا. نحن ممتنون للغاية للسلطات السويسرية على كل ما فعلته وما تفعله لتمكين هذا الاجتماع من المضي قدمًا في هذه الأوقات غير العادية. سنعمل على ضمان اتباع أكثر بروتوكولات الصحة والسلامة صرامة، ونقدر أن الرئيسين المشاركين وأعضاء اللجنة الدستورية قد التزموا جميعا بالإجراءات التي سيتم اتخاذها. نواصل من جهتنا مراقبة تطور الوضع الوبائي في جنيف قبل موعد الاجتماع.

5. نعلم جميعًا أن اللجنة لم تحرز بعد ذلك التقدم الذي كنا نأمله. لكن التزام الأطراف السورية بحزمة الاجتماعين المقبلين وجداول الأعمال المتفق عليها يمثل فرصة مهمة لأعضاء اللجنة للانخراط بحسن نية بطريقة عملية للمضي قدماً بالعملية السياسية. إذا كان بإمكان هذه الجلسات المضي قدمًا بطريقة موضوعية وبروح من التوافق ، نعتقد أنها ستساعد على بناء الثقة وإحراز بعض التقدم. كما نتطلع إلى المشاركة مع المجلس الاستشاري النسائي للاستفادة من رؤاهن ودعمهن لجميع جوانب العملية الدستورية.

سيدتي الرئيسة ،

6. لا يمكن للمسار الدستوري بمفرده أن يحل الأزمة ، ويجب أن يكون عمل اللجنة التي يقودها السوريون مصحوباً بخطوات متبادلة ومعززة من قبل الفاعلين السوريين والدوليين حول مجموعة من القضايا الواردة في القرار 2254.

7. من المهم أن نلاحظ أنه بالرغم من عدم الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي دعا إليه القرار 2254 ، فإن الهدوء الهش والنسبي الذي تحدث عنه المبعوث الخاص في الأشهر الأخيرة لا يزال قائما على نطاق واسع. ومع ذلك ، لا يزال هذا الهدوء يواجه المزيد من التحديات ، مما يثير بغض المخاوف. شهد هذا الشهر تصعيدًا تدريجيا متجددًا في شمال غرب سوريا ، بتجدد الضربات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات البرية بين الحكومة السورية وهيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة ، لكننا نواصل أيضًا رؤية التعاون الروسي التركي في محاولة الحفاظ على الهدوء والتصدي للإرهاب. كما شاهدنا تصاعدًا في أعمال العنف في الشمال الشرقي ، حول محيط مناطق "عملية نبع السلام". و كذلك مستويات جديدة من الاضطرابات في جنوب غرب سوريا و غارات جوية إسرائيلية بالاضافة الى نشاط داعش المستمر في الصحراء - كتذكير بحجم التحدي الإرهابي الذي لا يزال يواجه سوريا.

8. في هذا اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن النساء السوريات في المشاورات الأخيرة معنا أكدن على أن السلام والأمن يعنيان إنهاء جميع أشكال العنف. لا تزال المرأة السورية تعاني من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ، وهو ما تم توثيقه على نطاق واسع. كما أدت الإجراءات التي تم وضعها لمنع انتشار COVID-19 إلى زيادة انتشار العنف المنزلي وزواج الأطفال والتحرش الجنسي. رغم ذلك كانت المرأة السورية في الوقت نفسه في طليعة مبادرات الاستجابة للأزمة.

9. وفي غضون ذلك ، يعاني السوريون ، نساء ورجالا وأطفالا ، من ضائقة اقتصادية شديدة. بدأت العملة السورية تعاني من انخفاض جديد ، مما تسبب في ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية. في الأشهر الأخيرة ، كما أثر نقص الخبز والطاقة على سبل عيش السوريين بدرجة غير مسبوقة. ومع اقتراب فصل الشتاء ، تستمر العائلات في مواجهة صعوبات في توفير التدفئة المنزلية ويعاني المزارعون من نقص الوقود. ولا يزال COVID-19 يمثل تحديًا كبيرًا والذي أدى إلى تفاقم هشاشة الوضع في جميع أنحاء البلاد. في هذا السياق ، من الأهمية بمكان أيضًا أن لا تؤدي أية عقوبات الى تفاقم محنة المدنيين السوريين.

10. ولا تزال محنة المعتقلين والمختطفين والمفقودين من محاور اهتمام المبعوث الخاص بشكل خاص. لسوء الحظ، لم نر التقدم الذي نحتاجه فيما يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين وتوفير معلومات عن المفقودين. سنواصل في كل مناسبة الضغط من أجل هذه المسألة باعتبارها ضرورة إنسانية وخطوة حيوية نحو بناء الثقة. الأمر الأكثر إلحاحًا في الوقت الحالي هو الإفراج على نطاق واسع عن النساء والأطفال والمرضى وكبار السن والوصول الإنساني إلى أماكن الاحتجاز.

11. تستمر محنة ملايين اللاجئين والنازحين في التدهور. تدعم الأمم المتحدة اللاجئين السوريين مهما كانت خياراتهم وتسعى إلى إشراك جميع الأطراف في الجهود المبذولة لتمكين عودة آمنة وكريمة طوعية وعلى دراية جيدة. من المحتمل أن تتحقق أعداد أكبر للعائدين فقط بمجرد معالجة العوامل التي يقول اللاجئون إنها تمنعهم من العودة - بما في ذلك الأمن الشخصي، والوصول إلى سبل العيش، والخدمات الأساسية والتعليم، فضلاً عن رد المساكن والأراضي والممتلكات وإعادة تأهيلهم وإعادة إعمارهم بعد الصراع. من شأن العمل على هذه الجبهات أن يساعد في خلق بيئة مواتية لمثل هذه العودة، وهو أمر راسخ في مبادئ القرار 2254.

سيدتي الرئيسة،

.12يحتوي القرار 2254 على جميع العناصر التي لا تزال تُفهم بشكل عام على أنها مطلوبة لحل سياسي: احترام

سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون، والتي تتضمن عملية دستورية تتوج بانتخابات حرة ونزيهة وشاملة تشرف عليها الأمم المتحدة ، وتتمتع بمشاركة هادفة من النساء ؛ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ؛ مكافحة الجماعات الإرهابية المحظورة امتثالاً للقانون الدولي ؛ حماية المدنيين ؛ ؛ إطلاق سراح المعتقلين والمختطفين وتوفير المعلومات عن المفقودين. تنفيذ تدابير بناء الثقة ؛ توفير شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين و النازحين ؛ وإعادة التعمير والتأهيل بعد الصراع.

13. ومع ذلك ، وبعد مرور خمس سنوات على القرار ، ومع استمرار معاناة الشعب السوري داخل سوريا وخارجها ، يقوم المبعوث الخاص بتقييم ما تم وما لم يتحقق في تنفيذ هذا التفويض. إنه يتشاور على نطاق واسع ، ويسعى في هذه العملية إلى تحديد طرق جديدة أو إضافية لدفع العملية إلى الأمام. بدأت هذه المشاورات عندما التقى وزير الخارجية السوري الراحل المعلم ، وأجرى اتصالات مع هيئة المفاوضات السورية المعارضة. وقد التقى بمسؤولين أتراك كبار في أنقرة ، ووزير الخارجية المصري شكري ، والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط في القاهرة ، ووزير الخارجية الروسي لافروف بالإضافة إلى مسؤولين كبار آخرين في موسكو. والتقى وزير الخارجية الإيراني ظريف ومسؤولين كبار آخرين في طهران مؤخرًا وهو اليوم في الرياض ، حيث يلتقي وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود. خلال هذه الفترة ، أجرى المبعوث الخاص اتصالات هاتفية مع وزير الخارجية الأردني الصفدي ومع مسؤولين كبار آخرين من العرب والأمريكيين والأوروبيين. إنه يقدر للجميع مشورتهم ورؤاهم ويسعى لدعمهم المعزز للعملية السياسية. وسيواصل هذا التواصل في الفترة المقبلة مع الأطراف السورية والشركاء الدوليين. في هذه الاطار، سيواصل أيضًا التشاور مع المجلس الاستشاري النسائي والبحث عن آراء ووجهات نظر مجموعة واسعة من شركاء المجتمع المدني السوري من خلال المشاورات المستمرة في غرفة دعم المجتمع المدني.

14. مع استمرار هذا الاستكشاف الأوسع وتعمقه، نركز في غضون ذلك على تسهيل اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف الأسبوع المقبل. ونحن على ثقة من أن جميع أعضاء اللجنة سيتعاملون مع الدورتين القادمتين بروح من التوافق وبتصميم على المشاركة بجدية. وسوف يحظون بدعمنا الكامل في هذا الصدد .

شكرا سيدتي الرئيسة.